

دور الحوكمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : دراسة قياسية خلال
الفترة 2019-2005

د. كمال عباس التواتي¹

Dr. Kamel TOUATI

دكتوراه علوم اقتصادية، أستاذ مشارك بجامعة نجران

أ. د. منير رشيد البلومي

Prof. Mounir BELLOUMI

دكتوراه علوم اقتصادية، أستاذ دكتور بجامعة نجران

تاريخ تقديم البحث للنشر : 2021-11-16 م

الملخص

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى إبراز دور الحوكمة الرشيدة في خلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI, Foreign Direct Investment) لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان نموذج اقتصاد قياسي اعتمد تقنية نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Model) من أجل دراسة أثر تطبيق مؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن البنك الدولي، بالاستعانة بمجموعة من الخبراء أساسا (Kaufmann et al. (2005)، على حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى عينة مختارة تتكون من ثلاث عشر دولة خلال الفترة الزمنية 2019-2005. وقد أشارت نتيجة اختبار هوسمان (Hausman, 1978) إلى أن نموذج بانل للأثار الثابتة هو المناسب للدراسة. كما خلص الباحثان إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات السيطرة على الفساد ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وفعالية الحكومة وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها والاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف تمثل أهم العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما المتغيرات الأخرى المتمثلة في سيادة القانون والمشاركة والمساءلة ونمو إجمالي الناتج المحلي فهي لا تؤثر على جلب الاستثمارات الأجنبية حسب نتائج هذه الدراسة. وهذا يتطلب من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضرورة بذل المزيد من الجهد من أجل تطبيق هذه المبادئ الخاصة بالحوكمة والالتزام بها حتى يتسنى لها تحسين جاذبيتها لهذا النوع من الاستثمار كعنصر دعم أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحوكمة، نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

¹يتوجه الباحثان بالشكر لعمادة البحث العلمي بجامعة نجران لدعمها المالي والتقني للبحث تحت رمز (NU/-/SEHRC/10/999)

The role of governance in attracting foreign direct investment flows to the Middle East and North Africa region: an econometric study during the period 2005-2019

Abstract

This study mainly aims to highlight the role of good governance in creating the appropriate environment to attract foreign direct investment (FDI) to the Middle East and North Africa (MENA) region. And to achieve the objective of this study, the researchers used a panel data model in order to evaluate the effects of six governance indicators published by the World Bank, –initially suggested and used by Kaufmann and al. (2005)–, on the flows of FDI to a selected sample of 12 countries during the period 2005-2019. The result of the Hausman test (1978) indicated that the fixed effects model is the most appropriate one for the study. The estimation results reveal also that the independent variables represented by the control of corruption, the ratio of exports to GDP, the ratio of imports to GDP, the government effectiveness, the regulatory quality, the political stability and absence of violence are the most important variables affecting the attraction of FDI. However, the other variables represented by the rule of law, voice and accountability and the GDP growth rate have no statistical significance on attracting foreign investments, according to the results of this study. Based on these findings, the paper highlight that it is required from the MENA countries to make more effort to implement and adhere to these principles of governance in order to improve their attractiveness for this type of investment as an important element of sustainable economic development.

Keywords : Foreign direct investment, MENA region, governance, Panel data models.

1- مقدمة البحث

الحصر، في تيسير الاندماج الفعلي في الدورة الاقتصادية العالمية من خلال تحسين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (OECD, 2021)، كما تساعد على تعزيز المرونة الاقتصادية، وتلعب دورا مهما في تحقيق التنويع الاقتصادي وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الروابط التجارية المحلية والدولية. وتمثل أيضا قاطرة للمؤسسات المحلية لتطويرها وتنمية قدراتها التنافسية ومن ثمة رفع القدرة التنافسية للاقتصاد ككل وزيادة فرص العمل.

إلا أن قرارات المستثمر الأجنبي وخياراته تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل تشكل في مجملها البيئة الاستثمارية التي تتكون من مزيج من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية يمكن اختصارها في كلمة مفتاح وهي الحوكمة الرشيدة. هذا وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الحوكمة الرشيدة ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية يأتي في مقدمتها متغير النمو الاقتصادي. وحاول الباحثون في هذا الإطار دراسة أثر تطبيق معايير الحوكمة على عامل مهم لرفع مستوي النمو الاقتصادي ألا وهو جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير معظم أدبيات البحث المهمة بظاهرة تدفق الأموال الطويلة الأجل² إلى وجود عوامل عديدة تؤثر في عملية جذب هذه الأخيرة. ويأتي في مقدمة هذه العوامل انخفاض قيمة عناصر الإنتاج كتكلفة العمل ورأس المال ووفرة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مرونة السياسات الضريبية في الدول المستضيفة. وقد أشارت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة إلى دور الاستقرار السياسي وكفاءة الحكومات وفاعلية إدارة التنمية والاقتصاد وبصفة عامة الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد في استقطاب أنواع مختلفة من الاستثمارات المحلية والأجنبية (Aizenman and Spiegel, 2006 ; Maiti and Mukherjee, 2013).

يشهد عالمنا الحديث تطورات اقتصادية ملحوظة على أكثر من صعيد، تشكل جميعها روافد تصب في صالح العولمة التي تمثل أحد أهم الأنماط تعبيراً عن الاقتصاد العالمي المعاصر الذي تقوده الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. ويعد الدور المتعاظم الذي تؤديه الشركات الأجنبية إحدى الخصائص الأساسية لظاهرة العولمة الاقتصادية خصوصا في ظل ما يشهده العالم من ارتفاع لمعدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الصعيد العالمي، وانتقال رؤوس الأموال من بلد إلى بلد آخر، وبنوع من الترابط قل مثيله في الماضي، بحيث أصبحت العديد من الدول المتقدمة خلال العقود القليلة الماضية في طليعة تصدير هذه الاستثمارات ولكن أيضا في استيرادها في نفس الوقت. وبلا شك لا يمكن لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) أن تكون في منأى عن كل هذه المتغيرات، لأنها تمثل جزء من التقسيم الدولي للعمل ولها وزنها في الاقتصاد العالمي من خلال جلب هذا النوع من الاستثمار وان كان بنسب متباينة من بلد لآخر.

فالاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يحظى باهتمام مختلف الاقتصادات سواء المتقدمة أو النامية التي دخلت في سباق لجذب المزيد منه نظرا للدور الذي يلعبه في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة على المدى الطويل من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة، -حيث تعد الشركات العالمية أكبر حجما وأكثر ابتكارا وإنتاجا من الشركات المحلية وذلك بالنظر لما تتمتع به من إمكانيات كبيرة سواء كانت إمكانيات بشرية أو مادية (OECD, 2021)-، وكذلك من خلال إنشاء الصناعات الكبرى وزيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج Total factor (TFP) وتكوين أنشطة اقتصادية جديدة تستفيد منها الدول المستضيفة. إضافة إلى ذلك توفر الاستثمارات الأجنبية مزايا تتمثل على سبيل المثال لا

²تشمل تدفقات الأموال طويلة الأجل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية هذا إضافة إلى الدين الخارجي.

وبالاعتماد على مواضيع الدراسات السابقة يمكن التمييز عموماً بين توجهين لهذه البحوث. من جهة اهتمت الكثير من الدراسات في مجال العلوم السياسية بعلاقة الحوكمة بالحكم الديمقراطي والمشاركة الشاملة لجميع القطاعات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك صناعات القرار الحكومي والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في صناعة القرارات التي تتعلق بالمصلحة العامة من خلال الشفافية والمساءلة وفعالية وكفاءة العمل الحكومي. ويركز هذا النوع من الدراسات على الجانب السياسي وسيادة القانون من خلال توفير الوسائل المختلفة لإشراك المواطنين في أساليب الحكم والإدارة كالانتخابات والتفاعل بين المسؤولين والمواطنين والمشاركة في رسم السياسة العامة وصنع القرار (Rhodes, 2007 ; Farazman, 2012) ومن جهة أخرى يوجد صنف ثاني من الدراسات نابع أساساً من أدبيات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتبر أن للحوكمة وأساليب الحكم الرشيد أبعاداً إنسانية واجتماعية وتنموية تشكل الأساس لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals, 2000) المتمثلة في محاربة الفقر والتخلف وعدم المساواة، والعديد من أوجه القصور الإنسانية الأخرى (United Nations, 2011). وتتمحور إذاً أهداف الحوكمة هنا في تحقيق غايات إنسانية أساسية مثل محاربة البطالة ودعم النمو الاقتصادي ومكافحة الجوع والأمراض والأمية والتمييز. وتمثل الحوكمة في هذا السياق وسيلة للمساعدة في تحقيق التقدم والنماء من خلال استراتيجيات ومنهجيات فاعلة في الإدارة والتنمية تساعد على توفير الاحتياجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع. ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يمكن القول أن معظم الدراسات المتوفرة والتي اهتمت بدراسة موضوع بحثنا هذا قد تناولت عينات مختلفة من دول ومناطق العالم، على عكس منطقة الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا التي تأخر الباحثون الاقتصاديون في تناولها بالدراسة والتحليل بالقدر الكافي. وتهدف هذه الورقة، من خلال استخدام تقنيات قياسية أكثر كفاءة، إلى تسليط الضوء على تأثير مؤشرات الحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واستخلاص النتائج التي تُعينُ راسم السياسة الاقتصادية على اتخاذ القرارات المناسبة عند اشتغاله على البيئة الإستثمارية.

مشكلة البحث

ربطت العديد من الدراسات قدرة البلدان المضيفة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بتحقيق مستويات متقدمة في مؤشرات قياس جودة الحوكمة³. وفي هذا الإطار يتطرق هذا البحث إلى طبيعة هذه الإشكالية في حالة عينة مختارة مكونة من 12 دولة تابعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال التركيز على قياس أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى هذه البلدان خلال الفترة الزمنية 2005-2019.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة بطرح السؤال التالي : ما مدى تأثير تحسين آليات الحوكمة الرشيدة على جلب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لفائدة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ؟ أو بعبارة أخرى : هل يؤدي تحسن جودة مؤشرات الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟

تشكل الإجابة على هذا السؤال جوهر مشكلة الدراسة التي يحاول الباحثان من خلالها استخلاص النتائج والوقوف على بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في المجال التطبيقي.

³انظر مثال: Jensen, N. M. (2003)

أهمية البحث

لابد من التذكير هنا بأن أهمية هذا البحث تنبع أساسا من الحداثة النسبية لموضوع الحوكمة، وكذلك عدم وجود دراسات اقتصادية تناولت أثر الحوكمة الرشيدة بوصفها التزام بالمعايير الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما في الجانب التطبيقي، وخلافا للدراسات السابقة، فقد أخذت الدراسة الحالية في الاعتبار عدد كبير من المتغيرات المستقلة التي من المحتمل أن تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى منطقة MENA.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذا البحث على منهجين من أدوات التحليل : التحليل الوصفي والمنهج التطبيقي. وقد تم الاعتماد على المنهج الأول من خلال تحليل احصائي للبيانات المتعلقة بدراسة العلاقة بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتطبيق معايير الحوكمة في دول العينة، وذلك من خلال عرض بعض التمثيلات البيانية وبعض الاحصائيات، ثم محاولة تحليل دور تدابير السياسات والإجراءات والقوانين وغيرها المتعلقة بالحوكمة التي اتخذتها الحكومات من أجل تهيئة المناخ الاستثماري المناسب وتقييم أثر ذلك على زيادة صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) من الاستثمارات الأجنبية. من جهة أخرى اعتمد الباحثان المنهج التطبيقي باعتباره أكثر دقة في تفسير الظاهرة محل الدراسة، وقد استخدم فيه نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث طبقت الدراسة على عينة مكونة من 12 دولة عربية وشرق أوسطية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2005 إلى 2019 م، وذلك بهدف تحديد أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لفائدة هذه الدول.

ونشير هنا الى أنه قد تم استبعاد بعض دول المنطقة من الدراسة خاصة بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه والذي لا يساعد على إبراز نتائج دقيقة للدراسة. وأخيرا فيما يخص البيانات اعتمدت هذه

الدراسة أساسا على بيانات البنك الدولي وبيانات المؤسسة العربية للاستثمار.

محاور الدراسة

تم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور بعد المقدمة وهي: (1) الإطار النظري الذي يشمل مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة وأدبيات البحث، و(2) فرضيات البحث وعرض النموذج القياسي المتمثل في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بهدف تسليط الضوء على تأثير مؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، هذا بالإضافة الى قياس أثر بعض أهم المتغيرات (الاقتصادية) المستقلة المعتمدة في الدراسات الأكاديمية السابقة المعروفة المتعلقة بهذا الموضوع، كما تطرق هذا المحور إلى ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلاقتها بالالتزام بتطبيق معايير الحوكمة وأخيرا (3) مناقشة النتائج، الخاتمة والتوصيات.

2- الإطار النظري : المفاهيم وأدبيات البحث

2-1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة نسبيا كمصطلح، حيث برز في حدود سنة 1930 حين ورد أول ذكر للاستثمار المباشر. إلا أنه كمفهوم يعود إلى أواسط القرن التاسع عشر ميلادي حينما اعتبره الاقتصاديون في ذلك الوقت حركة رأس المال. وبالرغم من أنه لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه ينطبق على كافة أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يمكن الاستناد إلى بعض التعاريف الأكثر تداولاً والتي تعود إلى الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية الكبرى. فمثلا منظمة التجارة العالمية تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأصل) أصول إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها. أما صندوق النقد الدولي (1993) فقد اعتبر أن الاستثمار الأجنبي هو "مباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي نسبة تساوي أو تفوق عشرة في المئة من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لجملة الأسهم لشركة مساهمة، أو ما يعادلها

دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004) التي تعرف الحوكمة بأنها "مجموعة من العلاقات في ما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين". أما البنك الدولي من خلال خيريه (Kaufman and Karry, 2002) فإنه يعتبر الحوكمة مجموعة "القوانين والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في بلد معين وذلك لخدمة المصلحة العامة".

وبصورة عامة تتعدد تعريفات الحوكمة بتعدد المنظمات الدولية والمؤسسات البحثية المعنية بتعريفها، ويتوقف كل تعريف على من يستخدمه وبما يراه مناسباً مع توجهاته، ولكن معظم هذه التعريفات تحصر الحوكمة أساساً في مجال يتعلق بفعالية قرارات الحكومة، بكفاءة الدولة في إدارة الشؤون العامة، وبوجود الديمقراطية وما تستوجبه من الشفافية والمسؤولية في جميع جوانب الحياة العامة والخاصة، والمشاركة والمساءلة وبسيادة القانون ومحاربة الفساد.

ومع ازدياد المهتمين بالحوكمة من قبل الباحثين والهيئات والمنظمات تعددت مؤشرات قياسها، غير أن هذه الأخيرة تختلف من ناحية جودة القياس بالإضافة إلى دقتها وشموليتها. وتعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة Worldwide Governance Indicators (WGI) التي يشرف على إصدارها البنك الدولي سنوياً من أكثر المؤشرات الدولية استعمالاً نظراً لما يتميز به من دقة ومصداقية وشمولية في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المعروفة الأخرى (De Ferranti et al., 2009). ويتكون مؤشر الحوكمة الشاملة من ستة مؤشرات فرعية دالة عليه. ويقاس هذا المؤشر بالاعتماد على متوسط مؤشرات الفرعية الستة. ويتم تقسيم هذه المؤشرات من طرف البنك الدولي إلى مدى من -2.5 إلى +2.5، تمثل الانحراف المعياري عن المتوسط العالمي المساوي للصفر. وتشير أكبر قيمة (+2.5) إلى

للشركات غير المساهمة، بشرط أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها". فيما يعرفه برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" (UNCTAD, 1998) على أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى أياً كان المستثمر يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة فرداً أم شركة أم مؤسسة".

ويلاحظ من خلال مجموعة التعاريف آنفة الذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقصد به استثمار حقيقي طويل المدى في أصول إنتاجية ذات صبغة مادية وكذلك غير مادية، بما يشير بطريقة ضمنية إلى أن المستثمر الأجنبي يضطلع بدرجة رئيسية من التأثير على المشروع المقام في بلد ثاني غير بلده الأصل.

2-2- مفهوم الحوكمة ومؤشراتها

على الرغم من انتشار استخدام مصطلح الحوكمة في السنوات الأخيرة في عدة مجالات كالإقتصاد والسياسة، إلا أنه لم يتبلور تعريف محدد لها على الرغم من الاتفاق على المبادئ التي تكونها. والحوكمة كمبدأ لم يتداول بشكل موسع إلا في منتصف القرن العشرين الميلادي. وقد ظهر مصطلح الحوكمة في بادئ الأمر على مستوى المنظمة، نظراً لارتباطه بوجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة أو المؤسسة، وبهدف تحقيق الشفافية والعدالة، ومكافحة الفساد داخلها. ومصطلح الشركات هو الترجمة المختصرة التي راجت لمصطلح Corporate Governance، في حين أن الترجمة العلمية المنطق عليها لهذا المصطلح فهي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".

ونتيجة للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة خلال الفترة الأخيرة، فقد حرصت مجموعة من المؤسسات الدولية على

درجة عالية من جودة الحكم بينما تشير أصغر قيمة (-2.5) الى درجة منخفضة منه.

ولا بد من الإشارة هنا الى أن هذا المؤشر يتعرض إلى مجموعة من الانتقادات كمعيار لقياس أداء الحكومات تؤثر على دقته ونتائجه، خاصة في ما يتعلق بالمنهجية المتبعة والتصنيف غير المنطقي لبعض الدول وتعارضه مع نتائج تقارير دولية أخرى ذات صلة بممارسة أنشطة الحكم والكيفية التي توضع فيها معايير الحوكمة واختزالها في المؤشرات السنّة التي أقرها البنك الدولي دون مراعات الاختلافات السياسية والثقافية بين الدول (Poluha et al., 2002) وربما يكون من المفيد أن تستعرض هذه المؤشرات السنّة بطريقة مختصرة :

أ- السيطرة على الفساد (Control of Corruption) : يرتبط هذا المؤشر بكشف مظاهر الفساد في مختلف أجهزة الدولة مهما كان نوعه سواء تعلق الأمر بالفساد المالي أو الإداري أو السياسي وكذلك محاسبة المفسدين وتحويلهم الى القضاء. ووفقا لمؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) فإن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس "المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية، وكذلك تحد من سيطرة النخب السياسية وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم"⁴.

ب- الفعالية الحكومية (Government Effectiveness) : يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تقيس جودة الخدمات المقدمة من الحكومة ودرجة حيادتها تجاه الضغوط السياسية ومصداقيتها وجودة صياغة وتنفيذ السياسات والتزام الحكومة بتنفيذها.

ج- الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence) : هذا المؤشر يعني استقرار النظام السياسي القائم، والقبول بكافة مكونات الدولة بما في ذلك المعارضين للسياسات المتبعة من طرف الحكومة. فضلا عن ذلك يقيس هذا

المؤشر توقعات أعمال العنف التي يمكن ان تحدث أو التغيير غير السلمي وزعزعة استقرار السلطة والإطاحة بها بشكل غير دستوري بدوافع غير سياسية كالعنف السياسي والإرهاب.

د- جودة التشريعات التنظيمية (Regulatory Quality) : يعرف هذا المؤشر بأنه من مؤشرات الحوكمة التي توضح قدرة الحكومة ومختلف مؤسساتها على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة تسهم بشكل كبير في تعزيز التنمية والنمو من جهة، ومساهمة القطاع الخاص من جهة أخرى في لعب دور مساعد لدور القطاع العام. ويحتاج تطبيق هذا المؤشر وجود نظام شفاف يسمح لأصحاب المصلحة بمتابعة تصرفات الساسة حتى وإن كان حكما دكتاتوريا لكبح جماح ساسة الحكم. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يرتبط بشكل كبير بقدرة المجتمع على تطوير ذاته وبناء مؤسسات قوية، ويقاس هذا المؤشر جودة القوانين الساندة في البلد التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتعامل بها هؤلاء مع حكومتهم.

هـ - سيادة القانون (Rule of Law) : يعتبر هذا المؤشر ركنا أساسيا من أركان الحوكمة الرشيدة. ويقاس هذا المؤشر الآراء حول مدى ثقة المواطنين في القواعد والقوانين الساندة في الدولة والالتزام بها، خاصة فيما يتعلق بإنفاذ العقود وحقوق الملكية. بالإضافة إلى ضمان حق التقاضي، واستقلالية ونزاهة الجهاز القضائي الذي يجب أن يكون فعالا بحيث تطبق الأحكام والنصوص القانونية على الجميع بالتساوي دون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

و- المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability) : يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في بلد ما على المشاركة في اختيار الحكومة، وكذلك حرية الرأي والتعبير والتجمع والإعلام الحر

⁴Kaufmann and al. (2010a) "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", p. 6.

وتكوين منظمات المجتمع المدني. ويختص هذا المؤشر في أربعة مجالات هي : درجة انفتاح المؤسسات السياسية، درجة المشاركة السياسية ونوعيتها، درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومات من قبل أفراد الشعب ودرجة المساءلة السياسية.

ويعتبر هذا التقسيم من أكثر التقسيمات المستخدمة من طرف الأكاديميين والسياسيين وذلك لسهولة المقارنة بين السنوات المختلفة لدولة ما وكذلك المقارنة بين دول مختلفة لمؤشر محدد خلال فترة محددة (Arndt and Oman, 2006). ويمكّن مؤشر الحوكمة الشاملة من ترتيب أو الحكم على جودة بيئة الاستثمار للدولة ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وبناء على كل ما ذكر سابقا نجد ضرورة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي : هل يوجد أثر للحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؟ تشكل الإجابة على هذا التساؤل جوهر بقية هذا البحث.

2-3- العلاقة بين الحوكمة والاستثمار : الدراسات السابقة والإطار النظري للبحث

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية المتعلقة بموضوع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل، انطلاقاً من النظرية الكلاسيكية للشركات متعددة الجنسيات (Hymer, 1960)، على وجود نوعين من العوامل التي تشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. فهناك من جهة محدّدات تخص استراتيجية الشركة العالمية التي تقرر الاستثمار في بلد أجنبي، من بينها مثلاً استغلال الميزات النسبية التي تمتلكها الشركة مثل اكتساب تقنية معينة أو قدرات إدارية أو اسم تجاري (Dunning, 1988)، وهناك من جهة ثانية عوامل أخرى مؤثرة تتعلق بالمزايا والفرص الممنوحة من قبل الدول المضيفة للمستثمرين وتمثل ما يسمى بمناخ الاستثمار، من بينها محدّدات اقتصادية كانهخفاض تكاليف الإنتاج، والضرائب وتوافر المواد علاوة على الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة.

وإذا كانت الدراسات الاقتصادية تعتبر أن أهمية الاستثمارات الأجنبية لأي اقتصاد حديث أمر لا جدال حوله، إلا أن الواقع يشير إلى قلة الدراسات التي تناولت علاقة الحوكمة بالاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى عكس الفراغ في الدراسات المتعلقة بهذه المنطقة، فقد تعددت وتنوعت الدراسات النظرية والتطبيقية للباحثين الاقتصاديين على مستوى بقية مناطق ودول العالم والتي تناولت العلاقة بين الحوكمة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وسوف نتطرق هنا إلى البعض والأهم منها بإيجاز.

في هذا الإطار يمكن الإشارة في البداية إلى أن بعض الدراسات قد توصلت إلى وجود علاقة طردية بين زيادة الاستثمار وتدفق رأس المال والفاعلية الاقتصادية من جهة، وبين أساليب الحوكمة وممارسات الحكم الرشيد من جهة أخرى (Fan et al., 2007 ; Sin and Leung, 2001). كما أن دراسة (Globerman and Shapiro (2003) على سبيل المثال والتي تطرقت إلى أهمية الحوكمة كمحدد من محدّدات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي بالاعتماد على نموذج Probit، خلصت إلى أن مؤشرات الحوكمة تعدّ فعلاً أحد أهم المحدّدات لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات، ومن ثم يجب إذا على الدول التي تريد استقبال الاستثمارات الأمريكية أن تحقق الحد الأدنى من الحوكمة الرشيدة. وفي نفس السياق يمكن الإشارة إلى تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (2002) الذي خلص إلى أن وجود مناخ مؤسسي جيد يساعد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك أكد تقرير البنك الدولي (2005) على أن وجود مناخ اقتصادي محفز للاستثمار يساعد على جذب الأموال للأسواق المحلية والتوسع في التجارة والصناعة وخلق فرص عمل جديدة.

أما فيما يتعلق بالدراسات الخاصة بعلاقة الحوكمة بالاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة MENA فهي قليلة جداً. وحسب علمنا كل من تناول هذه الإشكالية قد اكتفى

(1998) إلى وجود علاقة طردية بين حجم الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي دراسة أخرى أعدها Ben Tahar et al. (2009) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي أدرج الباحثان عددا من المتغيرات منها الواردات منسوبة للنتائج المحلي الإجمالي. كما بحثت دراسة (2013) Tintin في نفس السياق محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ستة بلدان من دول أوروبا الوسطى والشرقية، وتوصلت النتائج إلى الدور الإيجابي والمهم للانفتاح التجاري في جذب الاستثمارات الأجنبية. كذلك تأتي دراسة (2012) Jadhav في نفس السياق حيث تستكشف هذه الدراسة دور العوامل الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان البريكس⁵. وتشير النتائج خاصة إلى أن المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى هذه المنطقة هو الانفتاح التجاري. وعلى غرار هذه الدراسات التي تظهر فاعلية السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين Billington (1999) أن درجة نمو الناتج المحلي الإجمالي لها تأثيرا كبيرا على مدى قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فسرعة النمو وبالتحديد الطلب الداخلي ومن ثمة السوق المحلية يؤثر بدرجة واضحة على تحديد وجهة الاستثمارات الأجنبية.

وأغلب هذه الدراسات التي تناولت أثر الحوكمة على الاستثمار في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تتناول أساليب الحوكمة الرشيدة في إطارها المؤسسي الشامل الذي يعكس السياسة العامة في هذه الدول وما إذا كان لها علاقة بنظام الإدارة العامة وإدارة الاقتصاد ككل، بل ركزت على حوكمة الشركات التي هي جزء من منظومة الحكم الرشيد.

ويتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة كونه يتناول بطريقة دقيقة معايير الحوكمة الشاملة وجوانبها السياسية والقانونية والإدارية التي تتمثل في معايير الحكم وإدارة

بالتكيز إما على بلد معين أو قطاع معين أو أدخل بعض دول المنطقة في عينة دراسة أكبر. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة هنا إلى الدراسة التي قام بها Samami and Ariani (2010) والتي اكتفت بتوضيح تأثير تحسين جودة الحوكمة ممثلة بثلاثة مؤشرات فقط من جملة ستة وهي الاستقرار السياسي، مكافحة الفساد وسيادة القانون على جذب الاستثمارات، باستخدام بيانات سنوية مجمعة لـ 16 بلدا خلال الفترة الزمنية 2002-2007. وقد خلص الباحثان إلى أن ذلك له فعلا أثر إيجابي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى دول المنطقة. وفي دراسة تطبيقية أخرى قام بها (2010) Sufian et al. بالاعتماد على بيانات عينة مكونة من 36 دولة ولا يزيد فيها عدد دول الشرق الأوسط عن 12، أوضح الباحثون أن متغير الفساد الإداري له تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي. كما يمكن لنا هنا الإتيان على ذكر دراسة أبي سليم (2014) التي اعتمدت المقاربة الاقتصادية الجزئية من خلال دراسة أثر التزام الشركات في الأردن بتطبيق مبادئ الحوكمة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الأردن ملتزم إلى درجة كبيرة بمبادئ حوكمة الشركات وأن ذلك له الأثر الإيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

من جهة أخرى، لا بد من التذكير هنا ومثلما أوعزنا إليه في بداية هذه الفقرة أن الدراسات التي تناولت إشكالية محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خلصت إلى أن قرارات المستثمر الأجنبي وخياراته تخضع إلى مجموعة متنوعة من العوامل تشكل مزيج من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية إلى جانب الحوكمة الرشيدة. ففي نفس الدراسة لـ (2010) Sufian et al. المشار إليها أعلى توصل الباحثون إلى أن درجة الانفتاح لها أثرا ايجابيا على التدفقات الاستثمارية. وخلصت دراسة قام بها (2001) Jomo وكذلك Anderson et al.

⁵ هي مجموعة من البلدان متكونة من البرازيل، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا وروسيا.

شؤون الدولة والاقتصاد وتفاعل جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية والأفراد في منظومة واحدة تعكس أسلوب الحكم. في الجانب التطبيقي، وخلافاً للدراسات السابقة، تضمنت هذه الدراسة عدد كبير من المتغيرات المستقلة في محاولة لتحديد أهم العوامل التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول MENA، وقياس الأهمية النسبية لكل عامل من هذه العوامل. ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الالتزام بالمعايير الدولية للحوكمة الرشيدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2-4- تطور الاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلاقته بالحكومة

باتت المنافسة بين بلدان العالم على جذب رأس المال الأجنبي أكبر من أي وقت مضى، لا سيما في بيئة اقتصادية عالمية يعاني فيها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من حالة ركود بل وحتى تراجع وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حصلت في عام 2008. وعلى الرغم من تمتع دول منطقة MENA بإمكانات قوية لجذب كميات أكبر من هذه الاستثمارات بالنظر خاصة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي وكذلك حجمها الكبير في السوق، ولكنها تعتبر منطقة ذات وجهة ثانوية للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي (OECD, 2019). وعموماً لم تتمكن الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تحقيق نفس النجاح الذي حققته الاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بل وتواجه منافسة شرسة منها، ولا سيما جنوب شرق آسيا والتي أصبحت تستأثر باهتمام المستثمرين الدوليين بشكل متزايد.

ومن الجدير بالذكر أنه وإيماناً منها بالدور الإيجابي الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أهداف التنمية تبنت حكومات المنطقة خلال العقد الماضي مجموعة واسعة من الإصلاحات من أجل جذب المزيد من هذا النوع من الاستثمار فراجعت مثلاً التشريعات التي تنظم

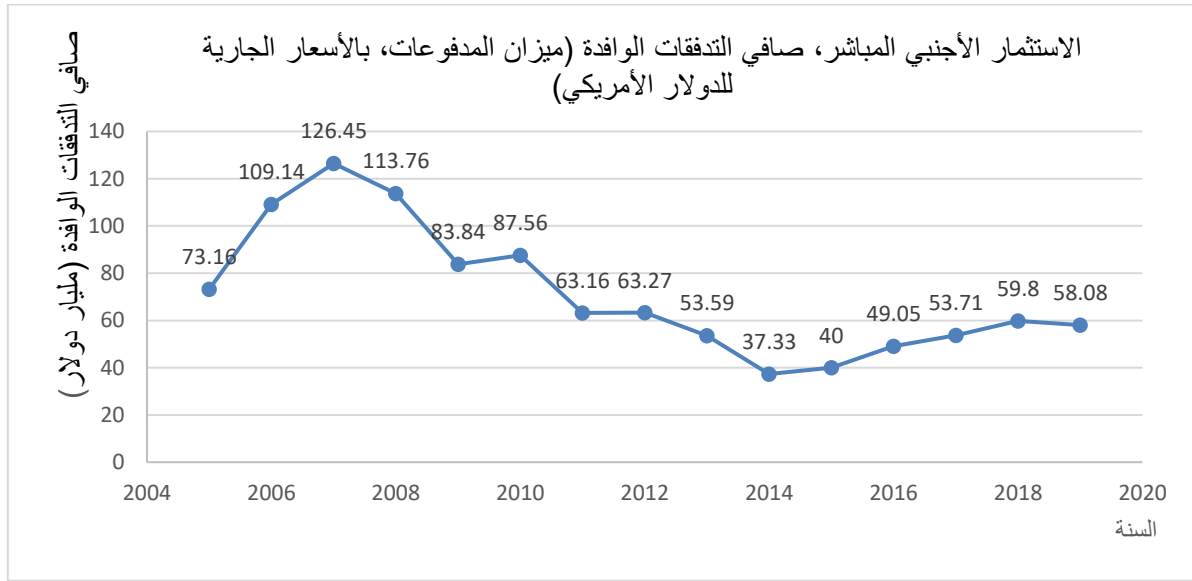
الاستثمار الأجنبي المباشر واعتمدت سياسات لتوجيهه إلى المناطق التي ينخفض فيها الأداء. ولكن في مقابل ذلك لا تزال بعض العوامل التي تتشاورها مختلف الاقتصادات بعضها مرتبط بالحكومة كالعوائق المؤسسية وغير الرسمية مثل البيروقراطية الزائدة أو الفساد تؤثر بشكل سلبي على مناخ الاستثمار وتعيق المنافسة مع بلدان المناطق الأخرى في العالم. كما أدت بعض التحديات الهيكلية المتمثلة بالأساس في تدني جودة البنية التحتية وتردي الخدمات اللوجستية في أغلب بلدان هذه المنطقة (باستثناء البعض منها مثل تركيا) إلى الحد من فرص الاستثمار وإمكانية تحقيق مستويات عليا منه (OECD, 2021). ويوضح لنا الشكل (1) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2005-2019. ويتضح في البداية من خلال البيانات المتاحة أن المنطقة عرفت انتعاشه بين عامي 2005 و 2007 زاد خلالها حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 72.84%، من 73.16 مليار دولار إلى 126.45 مليار دولار، بعدما كانت قد وصلت إلى 109.14 مليار دولار سنة 2006. ثم أعقب ذلك انخفاض بشكل هائل لتدفقات هذه الأخيرة إثر تراجعها بشكل حاد إلى حدود 37.33 مليار دولار في سنة 2014، بعدما وصلت إلى مستوى قياسي في سنة 2007، وقد بلغ التراجع 89.12 مليار دولار، أو ما يعادل نسبة 70%، ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي سجلت عام 2008. وأخيراً يوضح هذا الشكل حدوث تنامي غير منتظم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المنطقة التي عرفت من جديد انتعاشة طفيفة في الفترة بين 2015 و 2018 بعدما ارتفع نصيبها من اجمالي التدفقات من 40 مليار دولار الى حدود 59 مليار دولار، أما في سنة 2019 فقد انخفضت هذه التدفقات انخفاضاً طفيفاً بنسبة تساوي 3% مقارنة بالسنة السابقة لتصل حصة المنطقة الى 58.08 مليار دولار (شكل 1).

هذا وقد مرت بعض حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بفترات عديدة من الإصلاحات الاقتصادية

بدأت بحلول التسعينيات بذلت خلالها جهود طموحة لتحسين مناخ الاستثمار وازالة الحواجز المعيقة أمامه، وكانت النتيجة أنه خلال العقد الماضي أحرزت بعض البلدان تقدما ملحوظا في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر تجاه مجموعة أكثر تنوعا من القطاعات. لذلك نجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة تخفي في الحقيقة تفاوتنا في توزيعها بين مختلف الدول. حيث ظلت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية من حيث تلقي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2012. ففي سنة 2008 تمكنت من جذب ما يصل الى 39.46 مليار دولار وهو ما يمثل تقريبا 63% من حجم الاستثمارات الكلية التي تلقتها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في نفس السنة. ويرجع ذلك الى الاجراءات التي انتهجتها الدولة السعودية من أجل تحسين مناخ الاستثمار بصفة خاصة وتدعيم مبدأ الحوكمة الرشيدة بصفة عامة من خلال تبنيها للعديد من الانظمة واللوائح وانشاء مجالس وهيئات من بينها اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة في سنة 2007 ميلادي. غير أن بيانات الجدول (1) تظهر أيضا أن هذا الترتيب قد تغير قليلا في السنوات الأخيرة لتصبح الامارات العربية المتحدة أكبر دولة مستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. ففي سنة 2018 مثلا جذبت هذه الأخيرة حوالي 10.4 مليار دولار وهو مستوى التدفقات نفسها تقريبا التي تلقتها في عام 2017. تليها مصر بـ 8.14 و 7.41 مليار دولار تباعا (انظر الجدول (1)).

الشكل البياني (1) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 2005-2019-

2019



المصدر : بيانات البنك الدولي والمؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات.

الجدول (1) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة خلال الفترة 2005-2019 (مليار دولار)

السنة	الدولة	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
السعودية	4.56	4.25	1.42	7.45	8.14	8.01	8.87	12.18	16.31	29.23	36.46	39.46	24.32	18.29	12.1	
تركيا	9.27	12.82	11.04	13.84	19.26	13.34	13.56	13.74	16.18	9.1	8.59	19.85	22.05	20.18	10.03	
الإمارات	13.79	10.38	10.35	9.61	8.55	11.07	9.77	9.57	7.15	8.8	1.13	5.06	14.9	12.81	10.9	
قطر	2.81-	2.19-	0.985	0.773	1.07	1.04	0.84	0.395	0.938	4.67	8.13	3.78	4.7	3.5	2.5	
تونس	0.810	0.988	0.810	0.622	0.970	1.02	1.06	1.55	0.432	1.33	1.52	2.6	1.51	3.24	0.712	
مصر	9.01	8.14	7.41	8.11	6.92	4.61	4.19	2.8	0.482	6.39	6.71	9.49	11.58	10.04	5.38	
الأردن	0.825	0.954	2.03	1.55	1.6	2.18	1.95	1.55	1.49	1.69	2.41	2.83	2.62	3.54	1.98	
لبنان	2.22	2.65	2.52	2.57	2.16	2.86	2.66	3.11	3.14	4.28	4.8	4.33	3.38	2.67	2.62	
المغرب	1.72	3.54	2.68	2.15	3.25	3.52	3.36	2.84	2.52	1.24	1.97	2.47	2.83	2.46	1.67	
البحرين	0.941	0.111	0.518	0.243	0.648	1.52	3.73	1.54	0.780	0.155	0.257	1.79	1.76	2.92	1.05	
الكويت	0.515	0.213	0.113	0.292	0.284	0.485	1.43	2.87	3.26	1.3	1.11	0.595	0.111	0.121	0.233	
الجزائر	1.38	1.47	1.23	1.64	0.537	1.5	1.69	1.5	2.57	2.3	2.75	2.64	1.69	1.84	1.16	

المصدر : بيانات البنك الدولي والمؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات.

معايير وهي : الفعالية الحكومية، المشاركة والمساءلة، جودة التشريعات التنظيمية، الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف، سيادة القانون، وأخيرا السيطرة على الفساد. وبناء عليه يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

– الفرضية 1: توجد علاقة موجبة بين الفعالية الحكومية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- عرض النموذج القياسي

وللإجابة على إشكالية البحث سوف نقوم أولاً بصياغة بعض الفرضيات التي سيتم تحليلها واختبارها بما ينسجم مع مشكلة الدراسة وهدفها، وذلك كما يلي :

3-1-فرضيات البحث

تم في هذه الدراسة الاعتماد على مفهوم الحوكمة الرشيدة المستخدم من قبل البنك الدولي الذي يشتمل على ستة

الأخر منها من حروب داخلية تركت دون أدنى شك أثرا سلبيا ومباشرا على مستوى الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. هذا وقد تم تجميع المعطيات من قاعدة بيانات البنك الدولي بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي، وقاعدة مؤشرات الحكم في العام (WGI). وقد تنوعت مصادر البيانات المتعلقة بالمتغيرات ما بين محلية ودولية، وهي موضحة بالجدول التالي :

– الفرضية 2: توجد علاقة موجبة بين الالتزام بمبدأ المشاركة والمساءلة يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– الفرضية 3: توجد علاقة موجبة بين جودة التشريعات التنظيمية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– الفرضية 4: توجد علاقة موجبة بين الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– الفرضية 5: توجد علاقة موجبة بين الالتزام بمبادئ سيادة القانون واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– الفرضية 6: توجد علاقة موجبة بين السيطرة على الفساد واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-2- فترة الدراسة، العينة ومصادر البيانات

لقد تم تطبيق نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة الممتدة بين 2005-2019 م على عينة تتكون من ثلاث عشرة دولة. وتشمل العينة المدرجة في الدراسة حسب تعريف البنك الدولي (2019) الدول التالية : الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، المغرب، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، لبنان، والإمارات العربية المتحدة بالإضافة الى تركيا. وقد استعمل الباحثان برنامج STATA.14 في التحليل الإحصائي. أما فيما يتعلق بالبيانات فقد تم الاعتماد على مصدرين أساسيين هما البنك الدولي من جهة والمؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات من جهة أخرى. كما وجب التنويه هنا إلى أن اختيار العام 2005 كبداية لفترة الدراسة سببه أن مؤشرات الحوكمة أصبحت متوفرة منذ هذه الفترة بشكل سنوي بعدما كان هذا القياس يعلن عنه من قبل البنك الدولي كل سنتين قبل ذلك. كما أن الفترة المختارة تشمل البيانات الأحدث لهذه الدول مما يعطي أهمية لهذه الدراسة.

وقد اقتصرنا دراسة قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة الزمنية على 12 دولة وذلك لعدم توفر بيانات كاملة لكافة المتغيرات المدرجة في النموذج لجميع دول المنطقة، وأيضا لما يشهده البعض

الجدول (2) : مصادر وطبيعة بيانات متغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغيرات	مصدر البيانات	طبيعة المتغير
GE	الفعالية الحكومية	World Bank https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators#	مؤشر يتراوح بين - 2.5 و +2.5 سيء جدا و +2.5 ممتاز.
PSAV	الاستقرار السياسي وغياب العنف.	World Bank https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators#	
GE	جودة التشريعات التنظيمية.		
RL	سيادة القانون.		
VA	المشاركة والمساءلة.		
CC	السيطرة على الفساد.	World Bank https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators#	
$\frac{X}{GDP}$	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS	نسبة مئوية.
$\frac{FDI}{GDP}$	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة.	البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS	
$\frac{M}{GDP}$	نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي.	البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS	
GGDP	نمو إجمالي الناتج المحلي الاجمالي.	البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG	

3-3- النماذج القياسية المستخدمة في التقدير واختبار المفاضلة

لتقييم أثر الحوكمة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموعة من الدول المختارة ضمن عينة الدراسة وفي فترة زمنية محددة تم الاعتماد على نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. ويعد هذا النموذج من الأساليب الحديثة المستخدمة في التحليل القياسي الكمي الذي وجد في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصاً في مواضيع الدراسات الاقتصادية نظراً لأنها تأخذ

في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء. أي أنها تجمع بين خصائص كل من السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية في ذات الوقت. فنجد أن بيانات السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، بينما تصف البيانات المقطعية سلوك عدد من المفردات عند فترة زمنية واحدة. أما بيانات السلاسل الزمنية المقطعية فتصف سلوك عدد من المفردات خلال فترة زمنية معينة (عامر، 2015). ونشير هنا الى أننا

المتغيرات المستقلة الأخرى وهي مؤشرات اقتصادية، وقد تم ذلك من خلال الاعتماد على العديد من الدراسات السابقة (انظر مثلا، Alemu and al., 2011 ; Chakrabarti, A. (2003) ; Imad and al., (2006) Kurul, and al., 2017). وفي الأخير خلصنا الى المعادلة المركبة للنموذج المراد تقديره معطاة في المعادلة رقم (1) :

$$FDI_{i,t} (\% \text{ GDP}) = \alpha_0 + \sum \beta_{k,t} X_{i,t} + \sum \beta_k \text{Gov}_{k,t} + \eta_i + \varepsilon_{i,t} \quad (1)$$

$$i = 1, \dots, 13.$$

$$t = 2005, \dots, 2019.$$

GOV : مؤشر عام يقيس الحوكمة، وهو مؤشر مركب يتكون من ستة مؤشرات فرعية صادرة عن البنك الدولي، وهي كالتالي :

1- السيطرة على الفساد Control of Corruption (CC)

2- فعالية أو كفاءة الحكومة Government Effectiveness (GE)

3- الاستقرار السياسي وعدم اللجوء الى العنف Political Stability and Absence of Violence (PSAV)

4- جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها Regulatory Quality (RQ)

5- سيادة القانون Rule of Law (RL)

6- المشاركة والمساءلة Voice and Accountability (VA)

وبناء على ما سبق يمكن إعادة كتابة النموذج (1) على النحو التالي:

$$\frac{FDI}{GDP} = \beta_0 + \beta_1 GGDP_{i,t} + \beta_2 \left(\frac{X}{GDP} \right)_{i,t} + \beta_3 \left(\frac{M}{GDP} \right)_{i,t} + \beta_4 CC_{i,t} + \beta_5 GE_{i,t} + \beta_6 PSAV_{i,t} + \beta_7 RQ_{i,t} + \beta_8 RL_{i,t} + \beta_9 VA_{i,t} + \eta_i + \varepsilon_{i,t} \quad (2)$$

$$i = 1, \dots, 13.$$

اعتمدنا في هذه الدراسة على برنامج STATA.14 بغرض إجراء التحليل الإحصائي.

من أجل تحديد أثر جودة مؤشرات الحوكمة على تقلبات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العينة تم اعتبار متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دالة متعددة المتغيرات التفسيرية من خلال التركيز على العوامل التي تؤثر على تدفقات هذا الأخير إلى هذه البلدان. وقد وقع ادراج كل مؤشرات الحوكمة بالإضافة الى ادخال بعض

حيث تشير :

i : الدولة.

t : السنة أو الفترة الزمنية.

$\varepsilon_{i,t}$: الحد العشوائي أو الخطأ العشوائي.

η_i : معامل قياس الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالدولة.

$\frac{FDI}{GDP}$: المتغير التابع في هذه المعادلة ويمثل صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية).

$X_{i,t}$: مجموع المتغيرات المستقلة التي تمثل محددات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد وقع اعتمادها في العديد من الدراسات التطبيقية السابقة حول هذه الإشكالية. وتتكون من الثلاث متغيرات التالية :

$\frac{X}{GDP}$: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

$\frac{M}{GDP}$: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

GGDP : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

$t = 2005, \dots, 2019.$

وللتذكير فإن اختبار هوسمان (Hausman test) يقوم على الاختلاف الجوهرى بين التأثيرات الثابتة والعشوائية. فهو المدي الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات. ويستخدم اذا اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج REM ونموذج FEM بالاعتماد على اختبار F لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملاءمة لتقدير النموذج، وذلك وفقا للصيغة التالية :

$$H(x^2) = (\hat{\beta}^{RE} - \hat{\beta}^{FE})' [Var(\hat{\beta}^{RE}) - Var(\hat{\beta}^{FE})]^{-1} (\hat{\beta}^{RE} - \hat{\beta}^{FE})$$

المربعات الصغرى المعممة في التقدير (Generalized Least-Squares (GLS)). ثانيا، إذا كانت p-value غير معنوية، أي أكبر من مستوى المعنوية المحدد، نقبل فرض العدم الذي ينص على أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو النموذج المناسب، ونرفض الفرض البديل الذي ينص على أن FEM هو النموذج المناسب، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير Ordinary Least Squares (OLS). من الناحية التطبيقية مستوى المعنوية المحدد يكون عادة 5% أو 10% على أقصى تقدير.

ومن أجل معرفة أي من النموذجين سوف نعتمد في هذه الدراسة تم استخدام هذا الاختبار، ونتأجه معروضة في الجدول (3) الآتي. حيث يتضح من نتائج تحليل هذا الأخير وبالاستناد إلى نتائج اختبار هوسمان (Hausman test) أن (p-value) أصغر من قيمة مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني رفض فرضية العدم وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تعني أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأفضل.

الجدول (3): نتيجة اختبار Hausman للمفاضلة بين نمودجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية

P-value	Chi-square-Statistic	Test
0.0118 (**)	19.63	Hausman test

(**) معنوية الاختبار عند 5%.

حيث أن : $H(x^2)$ هي القيمة المحسوبة لإحصائية Hausman وتتبع هذه الإحصائية في حالة فرضية العدم توزيع مربع كاي (χ^2).

$\hat{\beta}^{RE} - \hat{\beta}^{FE}$: تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة.

$Var(\hat{\beta}^{RE}) - Var(\hat{\beta}^{FE})$: هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية بحيث تتبع H تحت فرضية توزيع العدم مربع كاي (χ^2) عند درجة حرية (K)، أي عدد المتغيرات المستقبلية.

ويكون القرار الإحصائي إذا بين أحد الاحتمالين. أولاً، إذا كانت القيمة الاحتمالية p-value معنوية، أي أقل من مستوى المعنوية المحدد، نرفض فرض العدم الذي ينص على أن نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model (REM)) هو النموذج المناسب، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model (FEM)) هو النموذج المناسب، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة

4- مناقشة النتائج والتوصيات

4-1 مناقشة النتائج

من خلال تقديرنا لمجموعة المتغيرات المستقلة وخاصة تلك المتعلقة بالحوكمة الرشيدة وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ضمن عينة الدراسة خلصنا بالاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة التي تظهر في الجدول (4) الى ما يلي :

– الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات : لها علاقة طردية وذات تأثير إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من جهة أخرى يتميز هذا المتغير بمعنوية إحصائية عالية حيث بلغت قيمة P -value مستوى 1%. وتظهر النتائج أن الزيادة في حجم الواردات بنسبة 1% تؤدي إلى الارتفاع في تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.266%. ويمكن تفسير هذه النتيجة بالدور التحفيزي المهم الذي يلعبه الاستيراد خاصة المتعلق بالمواد الأولية ورأس المال الحقيقي المتمثل في الآلات والمعدات المختلفة التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية في البلد المضيف.

– أثر الصادرات : أظهرت نتائج نموذج الآثار الثابتة وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% بين حجم الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى. كما تبين هذه النتائج ان زيادة بنسبة 1% في حجم الصادرات من السلع والخدمات تصاحبها زيادة لتدفق الاستثمارات الأجنبية بنسبة تساوي 0.22%. ويمكن تفسير ذلك بأن معظم الاستثمارات الأجنبية في البلدان المختارة ضمن عينة الدراسة تتعلق أساسا بالقطاعات الصناعات التحويلية والصناعات البترولية وهي قطاعات مصدرها بالأساس.

– تأثير جودة التشريعات التنظيمية : تظهر نتائج تحليل النموذج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى معنوية 5% بين مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها واستقطاب الاستثمار الأجنبي. وهذه النتائج تؤكد أن المستثمر الأجنبي يهتم باختياره للدولة

المضيفة التي تمتاز بجودة القوانين والتشريعات الداعمة لعملية الاستثمار الأجنبي والتي تسهل عملية استجلاب عناصر الإنتاج الضرورية وتصدير المنتج وكل ما يهم سوق العمل. وبصفة عامة يفضل المستثمرون الأجانب الدول المضيفة التي تتمتع بقوانين تتلاءم مع مبادئ الاقتصاد الحر.

– أثر السيطرة على الفساد : يتضح من الجدول (4) وبالنظر إلى قيمة معاملات النموذج المستخدم أن متغير محاربة الفساد يفسر وجود تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية على معدل الاستثمار الأجنبي المباشر لأن القيمة الاحتمالية لهذا المعامل بلغت 0.028 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.1. حيث ان الزيادة في CC بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 11.26%. ومن ناحية أخرى يمكن التذكير هنا بوجود بعض النظريات الاقتصادية التي تعتبر ان الفساد المنتشر خاصة في البلدان النامية يمكن أن يمثل حافزا لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر اليها (Touati, 2014)، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي التمتع بمجموعة من الامتيازات باستخدام أشكال مختلفة من الوسائل غير القانونية في صورة رشاي ومدفوعات غير مشروعة لفائدة بعض المسؤولين والعاملين بالجهاز الإداري بالدولة الفاسدين للتغلب على الحواجز والعوائق ولتجاوز الإجراءات التعسفية والبيروقراطية السائدة في بلد الاستقبال (Grease the wheel). وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون للفساد أثارا إيجابية على المستثمرين لأنه يمكنهم من تجاوز العديد من القيود الإدارية والتنظيمية والقانونية (Lui, 1980). ولكن بصفة عامة تعتبر الحجج النظرية والتجريبية السائدة أن الفساد يشكل عائقا جوهريا أمام سياسة جلب الاستثمارات الأجنبية نظرا لما يترتب عليه من وجود حالة عدم اليقين لدى المستثمرين، وارتفاع لتكلفة الخدمات المصاحبة لعملية الاستثمار التي يمكن أن يحتاجها المستثمر الأجنبي.

– مؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف :
هذا المؤشر يلعب دورا كبيرا في استقطاب الاستثمار،
وقد أثبتت هذه الدراسة الإحصائية وجود علاقة ذات دلالة
إحصائية بين هذا المؤشر ونسبة استقطاب الاستثمار
الأجنبي المباشر.

الفعالية الحكومية : أظهرت نتائج النموذج وجود علاقة
طردية وذات دلالة إحصائية عند مستوي 5%، وهو ما
يدل على أن هذا المؤشر يؤثر إيجابيا على الاستثمار.
وتشير هذه النتيجة الى أن انسياب حركة الإنتاج والتجارة
وتسهيل ما يتعلق بها من إجراءات تصب في مصلحة
المستثمرين الأجانب.

– أثر سيادة القانون : تظهر النتائج عدم وجود علاقة
إحصائية ذات دلالة معنوية بين مؤشر سيادة القانون
وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب، وهذا يمكن
تفسيره بعدم اقتناع الجميع من مواطنين ومسؤولين
محلين وكذلك المستثمرين الأجانب بارتباط العملية
الاستثمارية بسيادة القانون الفعلية في بعض الدول
المستضيفة نظرا لضعف سيادة القانون أصلا فيها.

– مؤشر المشاركة والمساءلة : أظهرت النتائج عدم
وجود علاقة إحصائية لدور المشاركة والمساءلة في
استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تفسير هذه
النتيجة بضعف مبادئ تطبيق الديمقراطية في معظم دول
عينة الدراسة.

– أثر نمو إجمالي الناتج المحلي للبلد المضيف : من
خلال نتائج النموذج المستخدم تبين عدم وجود علاقة ذات
دلالة إحصائية معنوية بين نسبة نمو البلد المضيف
واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت
(P-value = 0.255). وهذه النتيجة لا تتلاءم مع
معظم نتائج الأبحاث المهمة بدراسة هذه العلاقة نظرا
الى اعتبار نسبة نمو مرتفعة في الدولة المضيفة هو مؤشر
جيد على صحة الحالة الاقتصادية والجو العام للاستثمار
في الدولة المضيفة.

الجدول (4) : نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

المتغير التابع : نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي $\frac{FDI}{GDP}$.			
الفترة الزمنية : 2005-2019 ; عدد السنوات = 15 ; عدد الدول = 13 ; مجموع للملاحظات = 195.			
المتغيرات المستقلة	Coef.	t.value	p-value
السيطرة على الفساد CC	11.261**	2.20	0.02
الفعالية الحكومية GE	0.65**	1.94	0.05
الاستقرار السياسي وعدم اللجوء الى العنف PSAV	18.112**	1.15	0.02
جودة التشريعات التنظيمية RQ	5.964**	2	0.04
سيادة القانون RL	10.247	1.45	0.14
المشاركة والمساءلة VA	5.122	0.9	0.38
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي $\frac{X}{GDP}$.025*	1.99	0.07
نمو إجمالي الناتج المحلي GGDP	.006	1.14	0.25
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي $\frac{M}{GDP}$	0.266***	2.56	0.01
Cons.	20.207	1.38	0.19
F(8,12) = 8.99 Prob > F = 0.0005			
*، **، *** : قيمة معنوية عند مستوى احتمالي 0.01 و 0.05 و 0.1 على التوالي.			

4-2- الخاتمة والتوصيات

قمنا في هذه الورقة البحثية بمحاولة تحديد أثر الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة مختارة تضم ثلاث عشرة دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة الزمنية 2005-2019 م، وذلك بالاعتماد على مؤشر الحوكمة العالمي (WGI) الذي أصدره البنك الدولي عام 1996م. هذا وبينت الدراسة أن عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية مرتبطة أيضا بالعديد من المتغيرات الاقتصادية. أما الدراسة التطبيقية

فقد اعتمدت على استخدام نموذج السلاسل الزمنية المقطعية وخلصت الدراسة الى النتائج التالية :
أولا أن استعمال اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة، يظهر أن هذا الأخير هو الأمثل لدراسة تأثيرات معايير الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وبعد تقدير النموذج المقترح ظهر من النتائج أن مؤشرات الحوكمة ممثلة في CC، GE، PSAV بالإضافة الى المتغيرات $\frac{M}{GDP}$ و $\frac{X}{GDP}$ ذات تأثير معنوي على جذب

الاستثمارات الأجنبية، عكس بقية مؤشرات الحوكمة المتمثلة في كل من VA و RL إضافة الى GGDP التي لم تكن معنوية وقيمة معالمها خالفت الافتراضات القبلية. وتوضح هذه النتائج في نفس الوقت أن أكثر وأهم المتغيرات تأثيرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدول العينة هي الاستقرار السياسي وعدم اللجوء الى العنف يليه السيطرة على الفساد، ثم جودة التشريعات التنظيمية، بينما أقل المتغيرات تأثيرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تباعا الفعالية الحكومية، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. إذا يرجع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عينة الدراسة في جزء منه أساسا إلى الوضع السياسي والأمني، خاصة بظهور بؤر توتر في المنطقة كما بعد حرب العراق سنة 2003 وبما سمي ثورات الربيع العربي بعد سنة 2011. كما أن متوسط مؤشر الحوكمة هو عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر بما أننا وجدنا أن أربع مؤشرات من مجموع السنة ذات تأثير معنوي مقابل اثنان تأثيرهما غير معنوي.

وأخيرا كتوصيات بناء على نتائج هذه الدراسة يمكن القول أنه يجب على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكثيف الجهود في مجال الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة وكذلك العمل على تدعيم نسب نمو إيجابية بوصف ذلك مؤشرا على الصحة الجيدة لاقتصاديات المنطقة بالنسبة للشركات الأجنبية، وباعتبار هذه العوامل مجتمعة تمكن من تحسين جاذبية هذه الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر بدورها داعما أساسيا للتطور الاقتصادي والتنمية وصولا لمستويات أفضل من السلم والرخاء لشعوب المنطقة.

مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو سليم، خليل (2014)، قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية (أدلة ميدانية من البيئة الأردنية)، مجلة جامعة جازان، المجلد 2 العدد 1 ص 166-195

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :

<https://www.dhaman.net/ar/statistics/#stat-list>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) النزاهة كمدخل للحوكمة الرشيدة. نقلا عن موقع :

<http://www.undp->

[aci.org/publications/ac/2013/14.pdf](http://www.undp-aci.org/publications/ac/2013/14.pdf)

مجموعة البنك الدولي (2019) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نقلا عن موقع :

<https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena?fbclid=IwAR1ZrdYO4KZ39WlpLTPKe2LGdXPta0arWkLkxc-ltWS-QWvS2d1q22oT2Po>.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019) خارطة هيئات الترويج للاستثمار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نقلا عن موقع :

<https://www.oecd.org/investment/Mapping-of-Investment-Promotion-Agencies-MENA-AR.pdf>

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020) الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في زمن فيروس كورونا (Covid-19).

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021) تطورات سياسات الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 226 صفحة. نقلا عن موقع :

<https://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/9191e47c-ar>

مؤشرات البنك الدولي للحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016.

عامر، غزال عبد العزيز. (2015) "الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية" (النظرية – الطرائق – التطبيقات). القاهرة : معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.

صندوق النقد الدولي (1993) دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، الجزء 18، الفقرة 359، ص 86.

صقر، عمر محمد عثمان (1999)، العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر: حالة دول شمال أفريقيا، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، س 13، ع3،4، الصفحات 14-62.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Aizenman, J. and M. Spiegel., (2006), "Institutional efficiency and the investment share of foreign direct investment." Review of International Economics 14 (4):683-697.

Alemu A. and al. (2011) Does good governance matter for FDI inflows? Evidence from Asian economies, Asia Pacific Business Review, Volume 17, Issue 3.

- Dunning, John H. (1988), "The eclectic paradigm of international production: a restatement and some possible extensions." *Journal of international business studies* 19 (1): 1-31.
- Fan, Joseph P. H., Randall Morck, Yin Yeung, B. ; Lixin Colin Xu (2007), *Institutions and Foreign Direct Investment: China Versus the Rest of the World, World Bank Policy Research Working Paper*, 39 Pages.
- Farazmand, A. 2012. "Sound governance: engaging citizens through collaborative organizations." *Public Organization Review* 12 (3) : 223-241.
- Globerman, S. and Shapiro, D. (2003), Governance infrastructure and US, *Journal of International Business Studies*, 34(1): 19–39.
- Hausman, J. (1978) Specification Tests in Econometrics. *Econometrica*, vol. 46, Issue 6, 1251-1271.
- Hymer, S., H. (1960), The international operations of national firms, a study of direct foreign investment, PhD Dissertation, Published
- Anderson, P. S; Hainaut, P. (1998), Foreign direct investment and employment in the industrial countries, Working Paper, No.61. Bank for International Settlements (BIS).
- Arndt, C. & Oman, C. (2006), *Uses and Abuses of Governance Indicators*, Paris: OECD, 122 p.
- Ben Taher, H. and Giorgione G. (2009) "The determinants of FDI, a panel data study on AMU countries", Liverpool business school, Liverpool John Moore's University.
- Billington N. (1999) The location of Foreign Direct Investment: an empirical analysis *Applied Economic*.
- Chakrabarti, A. (2003), The Determinants of Foreign Direct Investments: Sensitivity Analyses of Cross-Country Regressions, *Kyklos*, 54, pp. 89-114.
- David de Ferranti, Justin Jacinto, Anthony, J. Ody, Graeme Ramshaw (2009), *How to improve governance: a new framework for analysis and action*, Brookings Institution Press.

- 2004", Policy Research Working Paper 3630. World Bank, Washington, D. C.
- Kaufmann, D., and Aart, K. (2002), "Growth without governance." World Bank Policy Research Working Paper (2928).
- Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, (2010a.), «The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). Washington, DC: The World Bank.
- Kurul, Z., & Yalta, A. (2017) Relationship between Institutional Factors and FDI Flows in Developing Countries: New Evidence from Dynamic Panel Estimation, *Economies*, vol.5/2, p. 17.
- Lui, Francis T., (1980) "An Equilibrium Queuing Model of Bribery", *Journal of Political Economy*, vol. 93.
- Maiti, D., & Mukherjee, A. (2013), Governance, foreign direct investment and domestic welfare. *International Review of Economics and Finance*, 27, 406-415.
- posthumously, Cambridge Mass: The MIT Press, 1976.
- Imad A. and al. (2006), The determinants of foreign direct investment: An extreme bounds analysis, *Journal of Multinational Financial Management*, vol. 16, issue 2, 199-211.
- Jadhav P. (2012), Determinants of Foreign Direct Investment in BRICS Economies: Analysis of Economic, Institutional and Political Factor. *Social and Behavioral Sciences*, 37, 5-14.
- Jensen, N. M. (2003), "Democratic governance and multinational corporations: Political regimes and inflows of foreign direct investment." *International organization* 57 (03):587-616.
- Jomo, K. S. (2001) Growth after the Asian Crisis : What Remains of the East Asian Model?, G-24 Discussion Paper Series No. 10, New York and Geneva, United Nations and Center for International Development, Harvard University and UNCTAD.
- Kaufmann, D. ; Aart K. ; Massimo, M. (2005). "Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996–

- Economic Letters, vol. 8, Issue 4, pp. 253-56.
- Sufian E. M., and Sidiropoulos, M. (2010), Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: an empirical investigation, *Journal of Economic Development*, vol. 35, issue 2, 75-95.
- Tintin, C. (2013) The determinants of foreign direct investment inflows in the central and eastern European countries: the importance of institutions. *Communist and Post-Communist Studies* 46:287–298.
- TOUATI, K. (2019), Analyse comparative des causes de la corruption dans les pays arabes : considérations théoriques et empiriques, *Mondes en développement*, 2019/1(n°185).
- UNCTA D, (1998), *World Investment Report, Trends and determinants*, New York and Geneva, 1998, p. 350.
- United Nations, (2011) *The Millennium Development Goals Report 2011*. New York: United Nation.
- Worldwide Governance Indicators: (<http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>).
- OECD (2004), *Principles of Corporate Governance*.
- OECD (2018a), *Youth Engagement and Empowerment in Jordan, Morocco and Tunisia. MENA-OECD Governance Programme*. (<https://www.oecd.org/mena/governance/youth-engagement-andempowerment-report.pdf>).
- Poluha, E. and Rosendahl, M. (2002) *Contesting 'Good' Governance Cross cultural Perspectives Representation, Accountability and Public Space*.
- Rhodes, R. A. W. (2007), "Understanding governance: Ten years on." *Organization studies* 28 (8): 1243-1264.
- RNDT, C. and OMAN, C. (2006), *Uses and Abuses of Governance Indicators*, OECD Development Centre Studies, Paris.
- Samami, A. J. and Ariani, F. (2010), *Governance and FDI in MENA Region*, *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 4, 4880-4882.
- Sin Chor-yiu & Leung Wing-Fai (2001), *Impacts of FDI Liberalization on Investment Inflows*, *Applied*